

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

ينظم يوما دراسيا حول:

اصلاح النظام الجبائي واثاره على التوصل

الجبائي والمنازعات الضريبية في الجزائر

يوم 04 ديسمبر 2019



بمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية - القطب الجامعي



المحور الثاني: المنازعات الضريبية في شقها الإداري
- المنازعات الضريبية أمام الإدارة الضريبية (منازعات الوعاء الضريبي، منازعات التحصيل الضريبي).

- المنازعات الضريبية أمام القضاء الإداري.

- القضاء الاستعجالي في المنازعات الضريبية.

المحور الثالث: المنازعات الضريبية في شقها الجزائي
- تحديد الجرائم الضريبية.

- معاينة الجرائم الضريبية وإثباتها.

- المتابعة القضائية والعقوبات المخصصة للجرائم الضريبية.

المحور الرابع: التعاون الدولي في المجال الضريبي

- في مجال تفادي الازدواج الضريبي.

- في مجال مكافحة التهرب الضريبي.

اللجنة العلمية لليوم الدراسي

الرئيس الشرفي: أ.د عبد الرؤوف دبابش عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس اليوم الدراسي: أ.د عبد الحليم بن مشري مدير مخبر الاجتهاد القضائي

رئيس اللجنة العلمية لليوم الدراسي: د. ماجدة شهيناز بودوح

رئيس لجنة التنظيم: د. نصر الدين عاشور- رئيس قسم الحقوق

شروط المشاركة

لا تقبل إلا المداخلات الفردية/ يجب أن يكون العمل بحثا قانونيا أصيلا غير منقول ولا

منشور من قبل/ البحوث المقدمة لا ترد إلى أصحابها/ لا يقبل البحث إلا بعد إرساله

كاملا وفقا لجدول المواعيد أدناه/ لغة الملتقى العربية أو الفرنسية أو

الإنجليزية/ تكتب المداخلات بخط 14 Simplified Arabic للعربية أو Times new roman 12

للغات الأجنبية. أن يتم التهميش وإيراد المصادر والمراجع في نهاية كل صفحة

وبشكل كامل ودقيق. لا تتعدى البحوث 20 صفحة، وفي كل الأحوال مدة العرض لا

تتعدى 15 دقيقة/ لا تتكفل اللجنة التنظيمية لليوم الدراسي بإقامة وتنقل المتدخلين

من خارج الجامعة/ ترسل المداخلات كاملة قبل 25 نوفمبر 2019، على أنه لا تترجم

أي مداخلة إلا بعد إرسال النص الكامل/ تاريخ إرسال دعوات المشاركة: 2019/12/01/

جميع المراسلات تكون على البريد الإلكتروني:

colloque.droit.biskra@gmail.com

Scanned with CamScanner

إشكالية اليوم الدراسي

النظام الجبائي هو مجموعة من الإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة وكيفية تحصيلها، وتتضمن هذه الإجراءات قواعد قانونية تحدد كيفية تقدير الوعاء الضريبي، وحساب الضريبة المستحقة، المجال الذي تطبق فيه هذه الضريبة، أساليب التحصيل كما تشمل كذلك على الإجراءات الجزائية والعقوبات المترتبة عن مخالفة الأحكام والتشريعات الجبائية.

وعلى اعتبار أن الضريبة هي اقتطاع مالي تفرضه الدولة ليتم دفعه من طرف الخاضعين لها وفقا لقواعد قانونية بصورة جبرية ونهائية دون مقابل لتغطية أعباء الدولة في سبيل تحقيق غايات مالية واقتصادية واجتماعية. وباعتبار الضريبة من أهم الموارد المالية للدولة التي تغذي ميزانية الدولة، فلا يمكن للدولة أن تقوم بفرض الضريبة وتحصيلها إلا إذا تحققت فيها بعض المبادئ التي تحول دون تعرض الأشخاص للظلم عند إخضاعهم لها، من أهم هذه المبادئ العدالة وتحديد أوقات تحصيلها وجعلها ملائمة حتى لا ترهقهم.

وبالرغم من أن الدولة تستند عند وضع سياستها الجبائية إلى تلك المبادئ مع مراعاة ضبط الإجراءات في نصوص قانونية إلا أنه تنور نزاعات بين الخاضع للضريبة والإدارة الجبائية مما يصعب تحصيل الضرائب ويعود ذلك لأسباب متعددة لعل من بينها الصورة السودوية الراسخة في أذهان الأشخاص حول الضريبة وانعدام الثقة بين الإدارة والأشخاص.

لكن ونظرا لأهمية الضرائب وأثارها الإيجابية في الارتقاء بالاقتصاد الوطني يؤكد الخبراء على ضرورة الاتصال والتحسيس لدى الإدارات الجبائية ودافعي الضرائب من أجل التقليل من النزاعات وتحصيل فعال للضرائب وهذا لن يتأتى إلا بتحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمواطن من حيث نشر الوعي الضريبي وإقناعه بالواجب الضريبي وتوضيح وتبسيط المفاهيم حول أهمية الاقتطاع الضريبي والتعريف بهذا النظام وبأهدافه والخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن بعد هذا التحصيل من أجل تعميم الضريبة وقبولها من قبل دافعي الضرائب.



ومع ذلك قد تنشأ المنازعة الضريبية بمجرد احتجاج واعتراض المكلف بالضريبة على أساس القاعده الضريبية أو التحصيل ففي هذه الحالات ينعقد الاختصاص بالنظر في المنازعة الضريبية للقاضي الإداري بعد تظلم المكلف بالضريبة وعدم حصوله على حقه من الإدارة الضريبية أو عدم الرد على تظلمه خلال المدّة التي حددها القانون.

كما يمكن أن تأخذ المنازعة الصفة الجزائية في حالة تهرب المكلف من دفع الضريبة أو في حالة قيامه بالغش الضريبي الذي يعد من أبرز الجرائم في المجال الاقتصادي ومن هنا يعود الاختصاص في هذه المنازعات للقضاء الجزائي.

تكمّل أهمية وصعوبة البحث في هذا الموضوع إلى تعدد القوانين المنظمة للجباية خاصة في الجزائر والتطور السريع الطارئ عليها خاصة بعد دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق وتنوع طرق التجار والمعاملات الالكترونية والدفع الالكتروني والانفتاح على الاستثمار الأجنبي... فهذه العوامل وغيرها تآثر على عملية فرض الضريبة وتحصيلها مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات الضرائب مما يستدعي على إدارة الضرائب تغيير أساليب التحصيل.

ومما تقدم تكون إشكالية اليوم الدراسي كالتالي، هل الإصلاحات الواردة على النظام الجبائي كفيلة بتسهيل عملية التحصيل الضريبي ومن ثم التقليل من النزاعات الناشئة بين المواطن وإدارة الضرائب ومن حالات التهرب الضريبي؟ وحتى نلم بكل جوانب الموضوع نحاول أن نطرح المحاور التالية للبحث فيها،

محاور اليوم الدراسي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

- التعريف بالنظام الضريبي وأهميته.

- المبادئ التي يقوم عليها النظام الضريبي.

- العوامل المقيدة لفاعلية النظام الضريبي.

- أسباب ارتكاب الجرائم الضريبية والآثار المترتبة عليها.

- تطور النظام الجبائي في الجزائر وأهم التعديلات الواردة على القوانين الجبائية في الجزائر.

